



المصطلح في الدراسات النقدية العربية. آليات التلقي، وإشكاليات الترجمة والتعريب.  
*The term in Arab critical studies. Receiving mechanisms, translation and Arabization problems.*

د. إيمان صباغ\*، جامعة الجزائر (02)، sabbagh.imen@yahoo.fr

تاريخ المقال

الإرسال: 2021/06/03 القبول: 2021/11/26 النشر: 2022/05/15

الكلمات المفتاحية

ملخص البحث

المصطلح	واجه النقد العربي إشكاليات عديدة تتعلق بفهم وضبط المفهوم أثناء الترجمة، وصياغة
النظرية النقدية	المصطلح على مستوى النقل والتطبيق في محاولة لوضع تصور واضح وإجرائي يساعد على
التلقي	دراسة الظواهر الأدبية والإنسانية وفق التصورات الحداثية في تحليل الخطاب، فكيف تمّ نقل
الترجمة	المعرفة النقدية من المستوى النظري إلى الإطار الإجرائي دون إخلالٍ بمعايير الفاعلية؟ وما هي
الإدماج	الآليات المعتمدة لتأطير النص النقدي ورسم أبعاده الإجرائية؟

**Abstract**

Arab criticism faced many problems related to understanding and adjusting the concept during translation, and the wording of the term at the level of transport and application in an attempt to develop a clear and procedural vision that helps to study literary and human phenomena according to modern perceptions in the analysis of speech, how was critical knowledge transferred from the theoretical level to the procedural framework without violating the standards of effectiveness? What mechanisms are adopted to frame the critical text and draw its procedural dimensions?

**Keywords**

The term  
critical theory  
reception  
translation  
inclusion

## 1. مقدمة:

إنّ الظواهر الإنسانية شديدة التفاعل، تخيّم بكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى تفسير وبرهان كلما غصنا فيها بغرض إيجاد الإجابات المنفلتة في الفضاء المفتوح الذي يتعدى حدود الفكر، وتتأزم داخل الذهن كلما حاولنا تحديد مجالها وتضييق دلالتها، فيتيه بذلك من يحاول تفسير تلك الظاهرة بين أحقيته في التصرف، وبين المسيرة التي تستدعي الإحاطة والفهم وتستوجب التأويل والاستشراف.

ولعلّ السؤال يكمن في جدوى تفسير الظواهر وفهمها، أو بالأحرى الكيفية التي يتأتى منها هذا الفهم والسبيل الذي يفضي بالباحث إلى تصوّر عام يهيكل تلك الظواهر ولا ينفى أيًا من التفسيرات المتعلقة بها وهو ما يكسيها نسبية ملازمة في التصرّ والتفسير يجعلها قابلة للإضافة وإعادة الهيكلة والتوصيف، فمقاربة الظاهرة التي تقوم على الآليات التي يشتغل عليها الدارس، تتأثر بطريقة تلقيه وكيفية فهمه لها، حيث يخلص للكيفية التي يعالج بها الدلالات ويعيد صياغتها بالطريقة التي تسهّل عملية الفهم والتلقي، وهنا تبدأ المغامرة التأويلية التي تضع المتلقي أمام سلطة مزاجية تنفتح تارة، وتنغلق تارة أخرى، وعلى الدارس أن يبحث في خبرته ما يُمكنه من التعامل معها من أدوات إجرائية تساعد على نقل تلك السلطة إليه ليستطيع تكييفها وفهم ما فيها من أطياف، فكلما كان المتعامل مع الظاهرة موسوعيا في الفكر، ليّن في التعامل، مساوما للمعنى، متعددًا في الطريقة، وجد طريقه جليًا داخل غموض الظواهر والنصوص، فيكتسب بذلك فاعلية مزدوجة بين ذاته وبين النصّ، وهو الإشكال الذي اضطلعت فيه النظرية النقدية.

والأكيد أنّ الدارس لميدان الأدب يدرك تمام الإدراك أن ما وصلت إليه الدراسات حتى يومنا هذا كان نتيجة لاجتهاد الكثير من العقول تزامنت حقب وجودها أو اختلفت بالتتابع ما جعل ميدان الدراسة يغتني بالكثير من المشاريع والنظريات النقدية التي ساهمت - في الثابت المشترك بينها- في إثراء العلوم الإنسانية بالتحليل والتأويل، وهو ما فتح سبيلًا أكثر قربًا من الإنسان كموجود غني بالقضايا التي لا بد من مساءلتها لمعرفة الحقيقة في تفرعاتها: داخلية مرتبطة بالإنسان كصورة مادية معبّرة، وذات متفاعلة ومتأثرة، وخارجية تبني تشكالاتها من خلال العلاقات البشرية عن طريق التبادل والتناسج الفكري الذي تزداد خلاياه بتوسع إطاره الإشكالي، هكذا تحوّلت النظريات والطرائق، وكان لها نصيب من التفاعل مع القضايا قلّ هذا النصيب أو كثر على حسب إثباتها للنجاعة والشمولية والإجرائية في عملية الطرح والتناول والتخريج، هذه العملية التي تسعى من خلالها الاجتهادات بتجلياتها الفكرية والمنهجية لتأويل الأعمال وربطها بالسياق الذي يعتبر حاضنة ولادتها، وإطارًا لتعانق الأحداث والتحوّلات التي شكلت بدايات القيام والبناء للمجتمع والحضارة والفكر، فأصبح مجال الدراسات الإنسانية أكثر شمولية واتساعًا وهو ما جعله يستقطب الكثير من المناهج التي عنيت بدراسة الإنسان وما يصدر عنه وعن علاقاته بداية من علاقته بنفسه مرورًا إلى علاقته بالعالم الذي يحيط به حيث استلهمت من الدراسات النفسية والاجتماعية التاريخية والإيديولوجية، الفلسفية والدينية ما فتح للباحث والمهتم رؤية أكثر شمولية، ووفر له طريقة أكثر إجرائية في التعامل مع النصوص والظواهر، فكان

غيره، وكذلك حال المنتمين إلى الشكلائية أو إلى انعكاسات هذين الاتجاهين في البنيوية، لكن نسبة الانتماء إلى أحد تلك الاتجاهات ومقدار التأثير بطروحاته هي التي تحدد التوجه الرئيس لدى الناقد أو في النتاج النقدي." (الرويلي و البازعي، 2002) ولعل في دراسة هذا الإنتاج دراسة لمختلف التفاعلات الاجتماعية التي ساهمت في إنتاجه، إذ هو فعل متعلق بالنشاط الإنساني وتطور فكره ووعيه بشكل مباشر.

لقد تمثل الدرس النقدي الكثير من النظريات ذات الطابع التقدمي التي طرحت في ممارساتها مناهج حاولت من خلالها تجسيد المعرفة التي يقدمها الأدب "حيث بنيت في أطرها العامة حول نقاشات وفرضيات جرى الاتفاق عليها... فمثلت بذلك لفيفا من الفكر والتأليف يصعب تعيين حدوده تماما" (جونثان، 2003) إذ توافدت مفاهيمها ومجمل رؤى التحليل فيها من مجالات مختلفة: اللغة، العقل، التاريخ، الثقافة، الفلسفة وعلى هذا الأساس كان تفعيل مجموعة من الطرق في ميدان الدراسة الأدبية نتيجة طبيعية لاحتواء الآراء والأفكار، وهو ما جعل أصول النظرية النقدية يمتد من عمق صناعة الأدب إلى حدود النظريات الفلسفية التأملية، وتأسيسا على ذلك كانت النظرية النقدية متعددة في جوانب ممارستها في ميدان الحقل الأدبي "إذ إن الخطاب النقدي لم يستقر على حال، فهو ما يلبث يغير وجهته وطريقته كلما زاحمته الخطابات، وشارف على الوقوع في خط المماثلة." (بارة، 2008) فلا شك أن بين النقد ونظرياته امتدادا حركته الحاجة إلى إنتاج يساير ما يحصل من تطورات تلقي بتلابيبها على الإنتاج الفكري الإنساني الذي يتطلب رؤية فاعلة، ومنهجًا متفهما يتعامل معه حتى يعطيه الحق في التقييم دون إصرار على إجهاض حقه في اكتساب جمالية، أو تمثيل قضية، أو تعبير عن دلالة أو توجه، وبهذا تقوم بالدور الحاسم في تحقيق هذا

ظهور المناهج النقدية والنظريات اللغوية المتعددة التي جعلت من النصوص مجالا تفاعليا لها.

## 2. النقد. من التصور إلى البناء النظري:

إن المهتم بتاريخ الدراسات الأدبية والتطورات التي حصلت خلال حقبة تاريخية متتابعة لا بد له من أن يلاحظ تلك الحركية والتفاعل على مستوى الميدان الأدبي والفكري، هذه الحركية التي كانت حاصلا لتعدد الرؤى والآراء التي اختلفت من مفكر إلى آخر، جعلت الكثير من المسلمات التي كانت في يوم من الأيام معتمدة كبرهان لتحليل الظواهر والمسائل الفكرية تختفي، لتحل محلها آراء ونظريات جديدة اتخذت من حركية الواقع وتغير زاوية الحكم من المطلقية إلى النسبية أساسا لها، وهو ما جعلها تتغير في كل مرة ل ترى شيئا جديدا وعالما آخر يظهر من خلاله ما يضاف إلى المعرفة الإنسانية زيادة كانت أو تصحيحا بالتعديل أو النفي.

ويمكننا القول أن ما استندت عليه النظرية النقدية الحديثة من مذاهب وتيارات مختلفة، ومعارف فلسفية متعددة "جعلها ممارسة معرفية شديدة التعقيد، تعتمد على تحليل الظاهرة الأدبية ضمن جنسها الأدبي." (مرتاض، 2002) والحقيقة أن الواقع يؤكد هذا بحكم أن العالم الخارجي يقيم علاقات متوازنة مع الإنتاج الفكري باعتباره امتدادا ثقافيا يكرس عملية النقد، وباستطاعته تعدي المؤثرات العرضية للوصول إلى جوهر الوجود المتعلق به، وهنا تبدو عملية التداخل واضحة بين التوجهات الفكرية في جانبها النظري التأملي، والدراسة الأدبية في جانبها الإجرائي والتنظيري. والتي مثلت رؤية واضحة التأثير في مجال اللغة والأدب " إذ من الطبيعي للاتجاهات النقدية كلها أن تتداخل، ومن الصعب أن يوجد اتجاه نقي من مؤثرات غيره، أو يوجد ناقد منصرف تماما إلى اتجاه أو منهج واحد، فلدى الواقعي اهتمام بما لدى

النهاية، باعتبار المنهج مجموعة من الفرضيات والأهداف والغايات التي تمر عبر سيرورة من الخطوات العملية والإجرائية قصد الوصول إلى نتائج ملموسة ومحددة بدقة مضبوطة." (الحمدوي، د.ت)

وقد شغل النقاش حول هذا الحقل حيزا كبيرا على مستوى النظريات الأدبية التي أخذت على عاتقها معالجة المفهوم، وتعددت الإجابات التي أجابها المنظرون الذين يحسبون على اتجاهات أدبية وفلسفية مختلفة، فمن الطبيعي أن تختلف النتائج والطروحات، وتتراوح الرؤى بين الاشتراك مرة والاختلاف في كثير المرات، وهو حال مختلف الاتجاهات الأدبية والنقدية التي اعتمدت على مبدأ النسبية المتصاعدة في تجديد المنظور النقدي "وسعت لتشكيل معرفة تعطي فرصة للقارئ والمتلقي للتخلص من سلطة الإيديولوجيا وتداخل المفاهيم." (عيلان، 2020) إن إشكالية المصطلح وتحديد أطره، وبحث القيمة المنهجية التي تنتج عن توظيفه وكذا ضبط الإطار الذي يوضح التصورات التي ساهمت في تشكله مهمة صعبة جدا، ذلك أن معرفة هذا لا شك أنه يستلزم عملا فكريا طويلا، وخبرة منهجية عميقة تعطي للباحث حصافة في النظر، وسعة في الرؤية وباعا معرفيا يتمكن خلاله من القيام بالعمل الذي يريد، " إذ يلزم على الناقد أن يحدد مجموعة من النظريات النقدية والأدبية ومنطلقاتها الفلسفية والإيستيمولوجية، ويختزلها في فرضيات ومعطيات أو مسلمات، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التأكد من تلك التصورات النظرية عن طريق التحليل النصي والتطبيق الإجرائي ليستخلص مجموعة من النتائج والخلاصات التركيبية." (بن عربية، 2011)، وكذا الاستفادة من المنجز المعرفي لمن سبق فهو يوحي للباحث سبل الخروج، وطرق التفسير والاستنتاج، ثم التنظير، حيث يصبح مادة للبحث والتحليل والتأويل، وكذا القراءات المتعددة التي تفضي

المطلب وتسير بشكل ثابت من النقصان إلى الكمال، وهنا تكتسب خصائصها التي تتحدد في ثلاث أساسيات هي (الرويلي و البازعي، 2002):

**أولها:** أنها توجه سلوك الإنسان وأفعاله من خلال استهدافها تنوير المرء الملتزم بها، باعتبارها نقدا فاحصا لإيديولوجيا المجتمع وتعرية لها.

**ثانها:** أن للنظرية النقدية محتواها الإدراكي الذاتي الخاص بها، إذ هي شكل من أشكال المعرفة.

**ثالثها:** أن النظرية النقدية ذات أبعاد تأملية انعكاسية تمنح أتباعها نوعا من المعرفة التي تنتج تنويرا وانعتاقا يجعله قادرا على إصدار الحكم وإعماله على الظواهر المدروسة. وبالتالي يختار السبيل الذي يفضي به إلى ذلك ومنه يولد المنهج أو الأداة، ويختار له ما يؤسس ثوابته من مفاهيم إجرائية تعبر عن المجال الوظيفي الذي يحدد طريقة التعامل، " لذلك كان المنهج النقدي وسيلة للتطبيق، وطريق الناقد للبحث والتقصي.

### 3. النقد، وثوابت صياغة المصطلح:

سعت السياقات الجديدة إلى بلورة نظام نقدي جديد، ملتزمة بحدودها النظرية وفلسفتها التي اعتبرت في نقطة ما من التاريخ مجرد خيال لا يفضي إلى حقيقة آنية، وهو ما ثبت على كثير النظريات والمناهج النقدية التي بان عقمها في مرحلة من المراحل حين فقدت من الفاعلية والاستمرارية ما يمكنها من مسaire التطورات السريعة الحاصلة على مستوى التاريخ الإنساني والمنتوج الفكري الذي يتوسع في كل مرة مستثمرا ما جلبته الحداثة، فبعد أن كان النقد تقليديا، سعى ليواكب الحداثة وربما تجاوزها بأن ينمو بشكل أوسع داخل الحاضنة الثقافية، وتكون له علاقة بالمؤسسات واللحظات التاريخية والمجتمع بحيث يصبح مؤثرا وموجها، وكذا معالجا للكثير من القضايا، وبالتالي حرا يسعى إلى الشمولية والغنى "باعتباره خطة تستلزم وضوح الخطوات لتنتقل من البداية نحو

إلى تكشف الدلالات، وقول ما تريد التراكيب اللغوية (النصوص) أن تقوله اعتمادا على الخصائص البنيوية التي تميزها، ولعل كل هذه الآليات تدخل في عمل نظام اصطلاحي يخدم المنهج النقدي الذي يعتبر أداة للدراسات والبحوث التي اشتغلت عليها الكثير من النظريات التي عنيت بدراسة الظواهر على اختلاف تصنيفاتها، وأصبحت هذه الأدوات ضرورة تقتضيها عملية النقد، إذ إنّ هذه المناهج النقدية تستمد طريقتها من الحقول المعرفية التي تنتهي إليها، لتصيغ مفاهيمها ونظرياتها التي تمثل نظام العمل على المستوى التطبيقي لها.

ولأن نقل التصور من السياق إلى الإجراء يستلزم تنسيقا مرحليا فإننا نجد هذه النظريات النقدية مرتّ بمراحل كانت بدايتها بالتنظير الذي أعطى للعملية النقدية خصائصها، وكذا ابتكار المنهج الذي يعتبر نظاما لتطبيق الرؤية النظرية وفق المبادئ التي تسير عليها، حيث يمارس فاعلية التحليل على النصوص معتمدا على إطار اصطلاحي يستعين به للتداول، واكتساب الخصوصية أمام غيره من المناهج، وهذا ما جعل قضية المصطلح النقدي تعد من القضايا الشائكة التي كانت وما تزال تحظى باهتمام الكثير من أهل النقد في مجال البحث. "هذا الاهتمام يعبر عن مدى القيمة الحقيقية المتزايدة التي أصبحت تعنى بها هذه القضية في مجال البحث العلمي بمختلف جوانبه ومستوياته، للإحاطة بعمق الإشكاليات المطروحة في تشعباتها وأبعادها المختلفة." (بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر- مقارنة حوارية في الأصول المعرفية-، 2005)

إنّ المصطلح النقدي مرتبط بواقع ثقافي ولغوي خاص، يساهم في تشفيره وبناء رموزه الخاصة التي يبني على أساسها نظام المنهج، ولعل هذا النظام هو ما يحكم فاعلية القراءة وإجرائية التعامل مع الظواهر

المدروسة، ذلك أن المفاهيم داخل المنهج النقدي تبني فيما بينها علاقات تكثف الوظيفة المفهومية في بعدها التداولي التطبيقي، فالمصطلح محاط بسياج من الضوابط على الباحث معرفتها وإثراؤها: مفهومه، صياغته، حدوده التداولية، دلالاته. " فالمعرفة اللغوية هي تلك المعرفة الدقيقة المركزة حول كل مستويات اللغة، ومن الضرورة تحديد الحقول النقدية ومصطلحاتها حتى لا تختلط بمصطلحات حقول مجاورة." (عيد، د.ت) وبذلك تحدث اضطرابا على المستوى الإجرائي الذي يعتبر مهما في بناء الحكم الدال على القيمة المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ولكي تتمثل المصطلحات دورها بالشكل الذي تؤدي فيه وظيفتها لا بدّ من موافقتها لأصل التصور الذي ابتكرها، أو لنقل صاغها وأسند إليها ذلك الفعل الوظيفي داخل النظام النقدي، فالإشكالية تبدأ أساسا في عدم الإحاطة بثوابت هذه الصياغات (صياغة المصطلح كبناء لغوي) التي تحيلنا في بعدها الدلالي إلى مفاهيم متعلقة بالرؤية التنظيرية لهذا التوجه أو ذلك، فالأكيد أنّ اختلاف الممارسات النقدية على الظاهرة الأدبية تتطلب توافقا يمتد من الرؤية إلى المفهوم، ومن المفهوم إلى المصطلح، ومنه إلى بناء النظام المنهجي الذي يمثل أداة الممارسة والتحليل.

ولا شك أنّ فهم طبيعة المصطلح يتطلب فهما لإطار لغته الأصلية وبيئته المعرفية، فهو مرهون بمجاله المعرفي وهذا طبيعي، لأن إنتاجه في إطار هذا المجال لا شك يجعله مرتبطا ارتباطا مفهوما يمتد امتداد الفكر المؤسس له، "ولا شك أنّ هذا الفهم يلخص جملة من الخطوات والقواعد والمبادئ التي تكون نظامه المفاهيمي" (بوطيب، 1998) ذلك أنّ المصطلح له قيمة إجرائية ودلالية تعكس توجه الرؤى النقدية، وكذا تحيلنا إلى الأصول المعرفية لها، فالنقد مجال معرفي تشاركي يستثمر مناهج أنتجتها حقول معرفية متعددة

العينة التي يدرسها بالكيفية التي يصل بها إلى التفسيرات المنشودة التي تفضي به إلى حقيقة المعرفة أو مقصدية الإيجاد، وكذا تقدير النجاح من الفاشل في الآثار الأدبية، والتعريف بها والكشف عن مضمونها، ليفتح النقد بذلك مجالاً ثقافياً يدور فيه الحوار الفكري تتجاوز فيه قيمة العمل الحدّ اللغوي.

#### 4. تلقي وترجمة المصطلح في النقد العربي:

لعبت الترجمة دوراً فاعلاً في إنماء وانفتاح الوعي العربي، وإثراء الثقافة العربية القديمة والحديثة فكانت من بين أهم القنوات والوسائل التي فتحت الحدود أمام التعارف الحضاري بين المجتمع العربي وباقي المجتمعات متجاوزة الخصوصية وهواجس الاختلاف من أجل المشاركة الفعّالة في الإنتاج الثقافي الذي يبنيه التشارك في القيم الحضارية للوجود الإنساني الموحد، "وقد مارست الترجمة الأدبية دوراً تجديدياً باستمرار، ذلك أن الانفتاح يجعل المتلقي يطّلع على ما في تلك الآداب من أشكال وأساليب وتقنيات وأجناس أدبية ومن مواضيع وأفكار، فيتأثر بها إلى هذا الحدّ أو ذاك، مما ينعكس تجديدياً على المستقبل الذي أتاحت له فرصة الاستفادة من الآداب الأجنبية المستقبّلة فنياً وفكرياً." (عبده، 1995) ولقد "أعادة الترجمة تشكيل الفكر العربي عقلياً وحدثاً عندما ارتبطت بعملية نهضة علمية معرفية كبرى، حيث تمّ الإقدام عليها باعتبارها خياراً حضارياً، وقراءة وتحديات للآخر ومحاولة عقلانية لاختراق فكره ومعطياته العلمية والمعرفية بغية فهمها وتجاوزها، أو على الأقلّ التحاور المتكافئ معها." (أبو البندورة، 2000) وقد طرحت المثاقفة التي شهدتها الوطن العربي الكثير من النقاط للمناقشة كان أهمها: حدود المشاركة في عملية انتقال وتبادل النصوص (الأدبية والنقدية) بين الآداب، وسبل الابتعاد عن الانهيار الذي يوجه هذه المشاركة في اتجاه واحد، فإذا لاحظنا الحراك الثقافي

وهو ما يخلق التميز الاصطلاحي في كل منهج، كما يحدد وظيفته كذلك، ونجد في هذا السياق الأستاذ "يوسف وغليسي" يلخص وظائف المصطلح كالتالي (وغليسي، 2009):

الوظيفة اللسانية: حيث تمتلك المصطلحات طاقة لغوية تتمثل في تعدد طرائقها وقدرتها في أن تكون لغة العلم.

الوظيفة المعرفية: بما أن المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، فلا وجود لعلم دون مصطلحية (مجموعة مصطلحات)

الوظيفة تواصلية: إنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، وبه تبنى علاقات التواصل بين المتخصصين في أي حقل معرفي.

الوظيفة الاقتصادية: تتمثل في تحميله للكلم المعرفي الكبير، بحيث يمكننا التعبير بوحدات لغوية قليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة.

الوظيفة الحضارية: المصطلحات جسر حضاري يربط اللغات ببعضها. حيث يمثل وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم، وهنا تساعد الترجمة على فعل ذلك.

إنّ النقد كمشروع فكري يؤسس لحدثة نشدها الإنسان، سعى إلى تقويض الحواجز التي تعزل المعرفة الإنسانية وتجعلها جامدة من خلال بثّ التفاعل اللازم من أجل تغيير يتماشى والأطر المعرفية على مستوى الثقافة والفكر الإنساني، ولعلّ المشروع النهضوي للنقد عرف الكثير من المطارحات التي تباينت طريقة تعاطيها مع الظواهر بشكل أو بآخر خصوصاً في فرنسا " حيث حملت الصياغات النظرية وزناً عظيماً (ينبع) دون شكّ من كونها تمنح الناقد الممارس الثقة بأنه في وقت واحد يشارك في معركة ويصنع التاريخ ويمثّل على نظام فلسفي." (رولان، 2014)، فتعين على رجل النقد أن يعي أداته بسيل من المعرفة التي تسمح له بتطويع

على عاتقها كسر النمطية وتجديد الطريقة في دراسة الإنتاج الأدبي على اختلاف مظهراته وصور إنتاجه، وهو ما فتح ومازال يفتح حيزا من المناقشات والإشكاليات التي خصت عملية تكييف المعارف ودمجها في سياق جديد من الوعي والطبيعة الثقافية على نحو يؤسس لأفكار مفيدة بعيدا عن الانطباعية.

إنّ الجهود الفردية في مجال الترجمة النقدية على المستوى العربي لعبت دورا كبيرا في إيجاد التعدد الاصطلاحي، لأنّ كل فرد يترجم على مستوى الفهم الذي يحصل عنده أو على حسب ما يحلوه، والسبب في ذلك هو عدم وجود منهج عام يؤخذ بعين الاعتبار أثناء الترجمة. كلّ هذا أدّى إلى تعدد المقابلات العربية للمصطلح الواحد " هذا التعدد يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم، فليس من اقتصاديات اللّغة أن يكون لكل باحث فرد أو لكل فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتها المتعدّدة والمفهوم العلمي واحد." (فهبي، 1995)، ويتّضح هذا أكثر خاصة عند إيراد هذه المقابلات في المعجم وتُرتّب ترتيبا ألفبائيا، فلو أخذ مثلا: مصطلح **Pragmatique** وما يقابله في اللغة العربية: "البراغماتية -لذرائعية -النفعية" (بن عيسى، 2008) // "الاستعمال" (لوصيف، 2016) // "التداولية" (مونقانو، 2005) // "السياقية" (بعلي، 2006)، وبهذا نلاحظ أن هذا المصطلح قد يُرتّب في المعجم العربي حسب أحد الحروف التالية: الباء(ب) الذال(ذ) ، النون(ن) ، الألف(ا) التاء(ت) السين(س)"(عزي، 2009)

إنّ ضرورة السير بعجلة الدراسات في المجال الأدبي والنقدي أوجد حتمية استيراد الكثير من المعارف التي صيغت في مجال مفهومي معين، وحدد بنمط اصطلاحي ممنهج، فنقل الكثير من المهتمين بمجال الدراسات النقدية والتحديثات التي تطرأ على مستواها من النقاد العرب منظومة اصطلاحية بطرق عدّة، وأدخلوها على المنظومة الاصطلاحية العربية متجاوزين

الناتج عن الترجمة لوجدنا أنّ ما نقل عن الأدب العربي محصور جدا بالمقارنة مع ما وفد إليه من نصوص من مختلف الآداب الأخرى وهذا ما يصوّره مستهلكا بعيدا عن موضعه الذي من المفروض أنّ يكون فيه مساهما في الآداب الأخرى في ظل اتساع السوق الثقافي العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى المنهج المتبع في عملية الترجمة إلى العربية وما تعانیه من صعوبات أثّرت بشكل لافت في جودة ووفاء المنقول من وإلى الثقافة العربية، ففي الغالب يكون نقل النصوص وترجمتها نتيجة مجهود فردي، الأمر الذي ينجر عنه تلوّن في الترجمات واختلافها للنص الواحد، إضافة إلى ذلك عدم وجود خطط واضحة وبرامج تنسيق بين المترجمين لوضع قالب اصطلاحي موحّد خاصة في مجال الدراسات النقدية، وهو ما نتج عنه تعدد المقابل العربي للمصطلح الأجنبي الواحد بسبب تعدد المترجمين وتعدد طرائقهم وإمكانياتهم في مجال الترجمة والتعريب، ولا بدّ في هذا الباب أن يكون تقييم جدّي لما هو حاصل لإثراء الإيجابي ومعالجة ما دون ذلك نظريا وتطبيقيا إن كان على المستوى المنهجي، أو على مستوى الثقافي والمعرفي، وكذا الحديث عن مؤهلات المترجم وأمانته في النقل وإجادته للّغتين، فمثلما تلقي سمعة الكاتب بظلالها على عمله، كذلك تفعل سمعة المترجم بالترجمة نفس الفعل، فإتقان اللغة الأم يجب أن يكون أعمق وأدقّ، لأنه القاعدة الأساس التي يبني عليها المترجم معارفه، ويكون استقباله أكثر حساسية.

ظلّت الحركة الأدبية والنقدية في العالمين العربي والغربي في تبادل وتفاعل مستمر وظلّت معها عملية الترجمة فاعلة في التعريف بالجديد على مستوى الأعمال الإبداعية والدراسات النقدية، وقد اغتنى الفكر العربي بالكثير من الأعمال والدراسات على المستوى النقدي متأثرا بجديد الدراسات والمفاهيم التي أوجدتها على فترات متتالية مناهج نقدية عدّة أخذت

**التكافؤ:** فيه يحاول المترجم إيجاد بديل في اللّغة الهدف يكون مطابقا للمصطلح في اللّغة الأصل "فهو التعبير عن مصطلح اللّغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف، مثال على ذلك: إشباع الحركات Allongement vocalique / أشباه أصوات اللين Semi-voyelle (الحمزاوي، 1980)

**المؤالفة:** هي استعمال مقابل خاص من اللّغة الهدف للتعبير عن معنى خاص في اللّغة المصدر " ومثال على ذلك: مصدر Infinitif / صدر Préfixe " (الحمزاوي، 1980)

**التجويز:** هو استخدام وإبداع مصطلحات غير مألوّفة في العرف الاصطلاحي للغة الهدف، "فمصطلحاته لا تؤخذ من المعاجم، بل تكون من وضع المترجمين بغية تأدية مفاهيم جديدة. والأمثلة كثيرة نذكر منها: محور الاختيار L'axe de sélection (المسدي، 2006)

إنّ لكل ظاهرة نقدية سياقها التي نشأت فيه، وكذا مهمة أوكلت لها في مجال بحثي معيّن، ولا بد للباحث حين الرغبة في استثمارها كمعرفة التدقيق في الرؤية، وفهم للطريق، فالوعي بأبعاد الظاهرة شرط ضروري للاستعمال المناهج استعمالا صحيحا، ولا شك أنّ "النقد العربي الحديث واقع لا محالة تحت تأثير قطبي جذب، وينبغي عليه التوفيق بينهما، أو بعبارة أدقّ، المكاملة بينهما، وهما التراث والمناهج النقدية الوافدة، وأنّ أي خلل في المكاملة يجعل النقد قاصرا عن أداء المهمة المنوطة." (البقاعي، 1998) ويزيد من الغموض والارتباك في استثمار وتطبيق المعارف بطريقة إجرائية عن طريق مقارنة مضامينها وإظهار عناصر الجودة والإيجابية، وهو ما يؤكد مدى الاستيعاب والفهم الحاصل من خلالها كمعرفة مضافة، وهو شرط أساس يفرضه عاملان (دهيمي، 2012):

**الأول:** ما ينطوي عليه التراث من قيمة علمية في تعامله مع كثير من القضايا بدقّة فائقة في الطّرح

بذلك خصوصية اللّغة وسياق الوضع في محاولة منهم لتكثيف الوافد الجديد من المصطلحات وإدراجها لتتفاعل بشكل متناغم مع السياقات الجديدة التي نقلت إليها عن طريق الترجمة، فالكلّ كان متنافسا في عملية السبق التوظيفي لهذا المصطلح أو ذاك، والأكيد أنّ أوّل انطباع يأخذه الباحث هو ذلك الاختلاف الجليّ الذي تفتعله طريقة الترجمة وآلياتها بين المشرق والمغرب العربيين، فهناك تباين واضح بين كلّ منها في عملية النقل والتوصيف والتوظيف للمصطلحات ساهم في عدم الاستقرار على مستوى التطبيق المنهجي للمصطلحات، حيث نجد أنّ المصطلحات النقدية في عملية ترجمتها ونقلها إلى العربية تسلك عدّة مسالك منها المباشر وغير المباشر. (حساني، 2004) أما المباشر ففيه:

**الاقتراض (التعريب):** ويكون حينما يعسر إيجاد مقابل للمصطلح في اللغة الأصل، وقد سميت أيضا الاستعارة، وهي "النقل الحرفي للمصطلحات أو التعبير وإدخالها في اللغة المترجم إليها لسد الفجوة مثال: السميولوجيا Sémologie." (الديداوي، 2007)

**النسخ أو المحاكاة:** وهو النقل الحرفي للمتصور الذهني للمصطلح الأجنبي، وهو "نوع من الاستعارة الخاصة وذلك بأن نأخذ العبارة من اللّغة المترجم عنها وترجم ترجمة مباشرة تستوجب إدخال استعمال جديد يبدو غريبا." (الحمزاوي، 1980) ومن الأمثلة في هذا النوع من أنواع الترجمة نذكر على سبيل المثال: أدب أبيض Littérature blanche.

**التضخيم:** وهو استخدام مقابل في اللّغة الهدف بوحدات لسانية أكثر من وحدات المصطلح الأجنبي، ومثال على ذلك " علم المنطق الصوري La logique formelle" (المسدي، 2006)

وأما غير المباشر:

منه ومن الاعتماد عليه، " فلكل عصر نظامه الثقافي، ولكل ثقافة منطقتها المتحكم بها، وانتقال المعارف من نظام ثقافي إلى آخر بدون استيعاب الظرفية التاريخية والابستمولوجية التي أنتجتها يفضي إلى انفصام بين الفكر وسياقه الواقعي، فليس لأي مفهوم دلالة مطلقة فوق الثقافات المعاصرة والمتغيرة، ولذا فإن التجأت ثقافة ما إلى الاقتباس، ففي داخل هذه الثقافة ينبغي البحث عن المبرر الذي أدى إلى ذلك، بالإضافة إلى أنّ ما تقتبسه لا يظلّ محافظاً على مدلول أصلي أو مجرد، فلكلّ ثقافة حقلها المعرفي الخاص يتعلّق بمدلول المفاهيم مهما كانت أسبابها." (اسماعيل، 1991)

فاللغة هي الصورة التي تتجسد من خلالها المعارف، وبها تحدث عملية التواصل وبها ومنها يكون السبيل إلى الفهم، وبها أيضا يعاد استثمار المعرفة في وجه جديد وسياق جديد داخل ثقافة جديدة مستقبلة لحاجة للتفاعل، وضرورة للانفتاح الواعي باعتبار الخصوصية التي ينبغي المحافظة عليها، لأنّ ضياع الخصوصية غياب للحدود وضياع للمرجعية على اختلاف سياقاتها، ولا مخرج يضمن به الباحث إيجابية ما يقوم بدراسته إلاّ مجاورة ومحاورة واعية تبعده عن افتعال مركزية فكرية تضاف لرصيد الآخر وتعطي للنقد العربي صفة التبعية التي أصبحت ملازمة لجميع رغباته في التحول والتجدد، وهو ما أوجد علاقة متينة بين اللغة والإيديولوجيا التي أصبحت عاملاً أساسياً في توجيه المعرفة نحو مركز واحد.

ولا شكّ أنّ كل الأفكار التي تظهر على مستوى المعارف الإنسانية تولد مهيأة لتنتقل وتتكيف مع أي لغة رغبت في استثمارها، وصحيح أنّ ما ينتج من معارف يخضع لعدّة ضوابط، ويولد وسط العديد من السياقات التي تكسبه الخصوصية في جوانب عدّة، لكن في ظلّ هذه الخصوصية تفتح القيمة المعرفية لهذه المعرفة مجالاً تداولياً يجعله مألوفاً يتعدى حدود

وبمهارة في التصور وتوفيق في الأداة، ما يجنّب الناقد العربي المعاصر الزهد في نظريات السلف النقدية ويشجعه على إعادة القراءة بغية فهم جديد لها على ضوء المعطيات الحديثة في الدرس اللغوي والأدبي على حد سواء، فيصوّب ما ينبغي أن يصوّب، ويضيف ما يحتاج إلى الإضافة في إطار استمرارية إيجابية مع الدرس النقدي القديم.

**الثاني:** يتمثل في دقّة المعطى الراهن، وفي علمية هذه المناهج الوافدة في تعاملها مع الظواهر الأدبية، ما أهلها لتحقيق نتائج تفوق التوقّعات، وهو واقع يحتمّ على الناقد العربي المعاصر ضرورة التثبث بها لتطوير خبراته وآلياته الإجرائية.

والأكيد أنّ المقبلين على الدراسات النقدية الغربية وجدوا ما يخدم تطلعاتهم البحثية، ورغباتهم في التواصل الثقافي والتجديد المعرفي عن طريق الترجمة، سعياً لدراسة واضحة المنهج، غنية النتائج، " فقد مارسوا إلى جانب الدراسات النقدية التطبيقية والتنظيرية ترجمة النصوص النظرية النقدية المعاصرة على اختلاف مشاربها فنجد على سبيل المثال لا الحصر عز الدين اسماعيل وجابر عصفور وعبد الله الغدامي يترجمون عن الإنجليزية، وصلاح فضل عن الإسبانية، وأحمد درويش وعبد السلام المسدي وعبد المالك مرتاض وغيرهم عن الفرنسية، وعبد عبود عن الألمانية، لكن يبقى الناقد العربي اليوم يشكو نقصاً في الأدوات قد لا تعوضه الترجمات التي تأتي متأخرة في ظلّ غياب مشروع قومي أو وطني للترجمة في الوطن العربي." (البقاعي، 1998)

إنّ معرفة الخلفيات والسير نحو التأصيل العلمي والمعرفي بعيداً عن الارتجالية والاستعجال سبيل لبناء منهج واعٍ، ومادام الناقد العربي يستلهم من ثقافة غير ثقافته فواقع على عاتقه ضرورة الإحاطة بالمادة المعرفية، ليعرف إيجابية ما يستهلكه، ويتعرّف الجدوى

العلم غير وارد قطعاً في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصلاً لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على كل معرفة بشرية تبلورت فشيّدت لنفسها حصنها المستقل. (المسدي، مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب، 2005) ففي الوقت الذي نجد فيه النظريات النقدية لدى الغرب في حركية دوّبة تبتكر منها ما يخدم التطلع والحاجة، وتنفي منها ما استفرغ محتواه وأثبت عجزه، " نجد الإنسان العربي وأعني الناقد العربي على وجه التحديد أكثر من غيره تشبثاً بالأسئلة التي لا طائل من ورائها، وأكثر إثارة للمعضلات الثقافية والفكرية من غيره." (دهيبي، 2012) فالدراسات النقدية أوجدت لتضع معايير تثبت من خلالها مسائل وتنفي أخرى ولا بد من التوفيق بين النظريات المعرفية حتى يكون للموضوعية مكان توازن فيه الآراء لإعطاء الصورة المثلى في التعامل مع الظواهر الأدبية بشكل متكامل يثبت فاعلية وقدرة على التطور والانتقال للاستفادة منها باعتبارها أداة من الأدوات الإجرائية التي تعالج القضايا الإنسانية كقيمة مشتركة وهو شيء حاصل بين الآداب، وما ينبغي التعرّيج عليه كنقطة نقاش هو ضرورة تبني هذه المعارف على المستوى العربي الذي نزع فيه الكثير من النقاد إلى المناهج النقدية الغربية و المسارعة في تطبيقها على النص العربي، ثم تحويلها إلى مبادئ منهجية لمحاكمة الأدب والنقد، فالجانب الذي يمكن أن يركز عليه الناقد هو الكيفية التي يستثمرها في تطبيق منهج ما أو إدراج مصطلح ما مراعي خصوصية الفكر والطريقة، متخلصاً من ضغط المواقفة الحضارية الذي يرغب النفس على تبني هذا الشيء أو ذاك إكراها لا اقتناعاً، وهو ما يستدعي سرعة بعيدة عن الدقة والضبط المنهجي، فتبني أفكار معيّنة والانتصار لها، ثم التراجع عنها فيما بعد وتبني غيرها هو إثبات لعدم القناعة في

الاختلاف اللغوي على وجه التخصيص والثقافة عموماً.

والملاحظ أنّ مسابرة المنظومة النقدية الغربية باعتبارها عملة معرفية نستفيد من خبايرتها ونهل من جديدها، تسير بخطية زمنية ثابتة، يرفقها تطور واعي، وترسبات فكرية تكشف في كل مرة فضاء معرفي جديد مستوعبا ما فات من الدراسة توضيحاً وتفسيراً، ومهياً للسير بثبات لمواقفة الحاجات وتطور الوعي الفكري، ولا بدّ أنّ يأخذ الباحث العربي ما أنتج بشكل منتظم لأنّ كل معرفة تشكلها معرفة أخرى " إذ إنّها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الحضاري الذي لا يزال نصيبنا منه قليلاً." (مهيبيل، 1991) وهو ما يستدعي التأمّني في استثمار المنجز النقدي الغربي بعيداً عن الاستعجال الذي يعطي في ظاهره صورة لسرعة البديهة، ومواقفة للجديد، " كأنّه يوفر نظرة أكثر احتراماً للناقد العربي الذي يعلن عن معرفته وتمكنه وقدرته على الجمع بين أكثر من اتجاه في الوقت الواحد." (عبد الرحيم، 2008) وفي باطنه بناء زائف يسقط في أول استخداماته.

فالحفر المعرفي سبيل مجدي للإحاطة بالمادة المعرفية وفهمها قبل ترجمتها، ذلك أنّ الفهم يساعد على وضع قالب لغوي يكيّف المصطلح قيد الدراسة والتوظيف، "لأنّ القضية في مرجعها تعود إلى تطوّر في الفكر الإنساني الحديث، فكثير من هذه المفاهيم تم استحداثها في لغاتها الأجنبية الأصلية لأنها من ثمار الأبعاد الجديدة التي امتدت لها فلسفة العلم في أعماقها المعرفية والمنهجية." (المسدي، مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب، 2005) لذلك نجد أنّ " الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته، وهي أدواته الفعّالة، ذلك ما يفسّر إذن كيف أنّ كل علم يصطنع لنفسه من اللّغة معجماً خاصاً، فلو تتبعنا كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللّغة التي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظاً وفيراً من ألفاظ

والاختلاف الذي يظهر في عملية الصياغة الاصطلاحية النقدية بين المشاركة والمغاربة جعل النقد العربي بصفة عامة أمام جهتين جذرتا تفاوتاً في التعامل مع الأصل الواحد، فما صيغ على نهج المغاربة لم يكن ليُقبل في كثير من الصياغات عند المشاركة والعكس من ذلك، " ففي خطاب المغاربة - ولا سيما في مجال النقد الأدبي - تصادف بشكل عفوي: اللامكان واللامرئي والتاريخانية، وتصادف أيضاً السوسيو - بنائي، والنفسيوي، والتحليلنساني، وكذلك الزمكاني، وكذا مصطلح الترجداتي أو السير ذاتي، والأوتوبيوغرافي، أما أهل المشرق فتجدهم - على وجه التعميم المنهجي لا على وجه اليقين الإحصائي - أكثر ميلاً إلى الحفاظ على جماليات اللغة لذلك تراهم أحرص على إحياء ألفاظ التراث وابتعاثها للدلالات المستحدثة." (المسدي، مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب، 2005)

ونرجع القول أنه حينما يفهم المترجم السياق والآليات التي صنعت هذا المصطلح أو ذاك لن يعترضه غموض لا في فهم المدلول ولا عائق في وضع قرين لهذا المصطلح أو ذاك حين تقديمه للمتلقى كنتيجة مكيفة يمكن استخدامها على صعيد الدراسة، " فالبحث لا يمثل أية أهمية بالنسبة إلى أفراد المجتمع بأسره مالم تُعرض الظواهر، والمواقف، والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المدروسة، بخطاب علمي مفهوم... مما يستدعي من قبل الباحثين نضجاً كبيراً. إنها تجربة صعبة أن تُقدم النتائج للجمهور عارية لا يصحبها أي تعليق." (الحمصي، 2010)

#### 5. خاتمة:

لقد تعرّف الباحث العربي في مجال الدراسات النقدية جديداً أوجده الكثير من المنظرين في هذا المجال، وقد تفاوتت الترجمة في نقل أعمالهم وكذا التعريف بهم، ففي ظلّ الحركية النقدية المستمرة عند الغرب، كان عمل المفكرين والنقاد مستمرا عبر التأمل

اختيارها أول الأمر، فمع الاختيار بقناعة يولد الابتكار والتطوير لا التراجع والتخلي، فمعالجة أزمت الأدب داخلية كانت أو خارجية يتطلب تحديداً واضح المعالم لإضفاء قيمة إيجابية للمشروع الحداثي الذي تشهده ميادين الدراسات الإنسانية، واستيعاب الحداثية الفكرية يكمن في تقييم الأفكار وتمحيصها تفكيكاً وتكييفاً، وليس نقلاً للفكر الغيري وكأنه السبيل الوحيد للرقى، فلكل حداثية خصوصية ينبغي مراعاة حدودها.

ولقد وضّحت (نظرياً) المثاقفة النقدية بين الساحتين العربية والغربية منذ بدايتها الكثير من المسائل المنهجية، وأضاءت العديد من السبل التي استفاد منها الناقد العربي لحل مشاكله البحثية، كما أنها وبالمقابل خلّفت غموضاً واضح المعالم واسع الحدود حين العمل على تطبيقها، فقد خلق تطبيقها اختلافاً في الرؤى والتوجهات، في ظلّ اقبال نتج عنه ازدحام في المفاهيم والمصطلحات المترجمة، وكثرت فيه التقسيمات والتصنيفات "وهو ما دلّ على اختلاف لعبت فيه ثقافة الناقد واللغة الأجنبية دوراً كبيراً، اختلاف أقل ما يقال عنه أنه يظهر كثرة غير مقبولة، واضطراباً في المصطلح وتضارباً في مرجعيات النص." (دهيمي، 2012)

إنّ الترجمة العربية من الفكر الغربي تحتاج إعادة تقييم يمس المنجز والطريقة "فقد غلب عليها من صفة الانتقائية التي أدت إلى ضمور وتراجع بعض الأعمال الأساسية أمام ظهور أعمال ثانوية، زيادة على ذلك، أنها تأتي متأخرة - في كثير من المحطّات - ما فوّت عليها شراهة معايشة حدث النص وحدث الفكرة والموقف النقدي في كثير من الأحيان، وما إلى ذلك من المعايير الأخرى التي وسمت فعل الترجمة، إضافة إلى ذلك ما قامت به الاستعارة التي بدورها قد بلغت أوجها لدى المنظرين الذين يرمون النقد العربي بسهم الحداثية، أو الذين قرروا منذ البدء شرح النقد الغربي أو بعض مناهجه وتبنيها." (دهيمي، 2012)

حفاوي بعلي. (2006). البراغماتية الجديدة- خطاب ما بعد الحداثة-. مجلة اللغة والأدب- ملتقى علم النص-(17)، صفحة 5.

حكيم دهيمي. (2012). أسس النظرية البنيوية في النقد العربي الحديث (أطروحة دكتوراه). 11. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

دومنيك مونقانو. (2005). المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب (المجلد 1). (محمد يحياتن،

المترجمون) الجزائر: منشورات الاختلاف.

راضية بن عربية. (2011). إشكالية المنهج النقدي الأدبي التطبيقي - التشخيص والحلول-. مجلة مقاليد، صفحة 20.

رجاء عيد. (د.ت). المصطلح في التراث النقدي. مصر: شركة الجلال للطباعة.

رشيد عزي. (2009). إشكالية المصطلح في المؤلفات

العربية - تحليل الخطاب أنموذجا-. 36-37.

الجزائر، كلية الآداب واللغات، البويرة: المركز الجامعي أكلي أولحاج.

عبد الحليم بن عيسى. (2008). المرجعية اللغوية في النظرية التداولية. مجلة دراسات أدبية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية-(1)، صفحة 9.

عبد السلام المسدي. (2005). مصطلحاتنا بين المشرق والمغرب. جريدة الرياض(13436).

عبد السلام المسدي. (2006). الأسلوب والأسلوبية (المجلد 05). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.

عبد العاطي بوطيب. (1998). إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي. مجلة عالم الفكر(1)، صفحة 50.

عبد الغني بارة. (2005). إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر- مقارنة

والمسائلة والابتكار والتجريب المنهجي الذي فعّل مجال الدراسات بالكثير من النظريات ( لغوية وبلاغية، تاريخية واجتماعية ونفسانية وأسلوبية وشكلانية وبنيوية وسيميائية وتأويلية وتفكيكية، ونظرية الالتزام الوجودية والتلقي) التي تغلغت في الفكر العربي وأصبحت رافدا معرفيا مساهما في تكوينه، ولا بدّ أنّها ستعطي ثمارها حين تعطى حقها من التقييم الجدّي، والموضوعية في التعامل والتوظيف.

ومن هذا المنطلق نجد أنّه لا بد للمُقدّم على البحث توفير ما أمكن من شروط الملائمة لضمان التوازن حين التعامل مع المعرفة دون ميلان ذاتي بالكلية، يحرم من إيجابية الاستفادة من الآخر، ولا ميل خارجي يفسد عملية تلقي المعرفة فيخرجها بوجه مظلم غامض، أو في كثير من الأحيان ممسوخا.

## المصادر والمراجع:

أحمد حساني. (2004). إشكالية المصطلح في الترجمة اللسانية. مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، صفحة 308.

اسماعيل أبو البندورة. (2000). نحو استراتيجية قومية للترجمة في الوطن العربي. مجلة الآداب العالمية، صفحة 12.

الطاهر لوصيف. (2016). التداولية اللسانية. مجلة اللغة والأدب - ملتقى علم النص-(17)، صفحة 9.

بارت رولان. (2014). في الأدب والكتابة والنقد. (عبد الرحمان بوعلي، المترجمون) دمشق، سوريا: دار نينوى للنشر والتوزيع.

جميل الحمداوي. (د.ت). النقد العربي ومناهجه .

المغرب: منتدى المقالات الأدبية والمكتبة الأدبية المتكاملة.

- حوارية في الأصول المعرفية- (المجلد د.ط).  
مصر: الهيئة المصرية للكتاب.  
عبد الغني بارة. (2008). الفلسفة والهيرمينوطيقا –  
نحو مشروع عقل تأويلي- (المجلد ط1). لبنان:  
الدار العربية للعلوم ناشرون.  
عبد المالك مرتاض. (2002). في نظرية النقد -متابعة  
لأهم المدارس النقدية المعاصرة و صد  
لنظرياتها- الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.  
عبود عبده. (1995). هجرة النصوص- دراسة في  
الترجمة الأدبية والتبادل الثقافي- دمشق،  
سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب.  
عمر عيلان. (2020). النقد العربي الجديد –مقاربة في  
نقد النقد- (المجلد ط1). الجزائر: منشورات  
الاختلاف.  
عمر مهيبل. (1991). البنيوية في الفكر الفلسفي  
المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.  
فادي اسماعيل. (1991). الخطاب العربي المعاصر -  
الحدثة- (المجلد 01). فرجينيا، الولايات  
المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر  
الإسلامي.  
كولر جونثان. (2003). مدخل إلى النظرية الأدبية.  
(مصطفى بيومي عبد السلام، المترجمون)  
دمشق- سوريا: منشورات وزارة الثقافة.  
محمد الديدواوي. (2007). مفاهيم الترجمة- المنظور  
التعريبي لنقل المعرفة- (المجلد 01). لبنان:  
المركز الثقافي العربي.  
محمد خير البقاعي. (1998). تلقي رولان بارت في  
الخطاب العربي النقدي واللساني والترجيبي.  
مجلة عالم الفكر(01)، صفحة 26.  
محمد رشاد الحمزاوي. (1980). مشاكل وضع  
المصطلحات اللغوية أو التقنيات الترجمة.  
مجلة اللسان العربي، صفحة 79.
- محمد نبيل النحاس الحمصي. (2010). الترجمة  
والتأويل، نصان ولغتان ومعنى واحد...؟ مجلة  
المخبر- أبحاث في اللغة والأدب الجزائري-(06)،  
صفحة 02.  
محمود فهيم. (1995). الأسس اللغوية لعلم المصطلح.  
القاهرة، مصر: دار الغريب للنشر والتوزيع.  
ميجان الرويلي، وسعد البازعي. (2002). دليل الناقد  
الأدبي، (المجلد ط3). الدار البيضاء- المغرب:  
المركز الثقافي العربي.  
وائل سيد عبد الرحيم. (2008). تلقي البنيوية في النقد  
العربي- نقد السرديات نودجا- (المجلد 01).  
مصر.  
يوسف وغليسي. (2009). إشكالية المصطلح في الخطاب  
النقدي العربي الجديد (المجلد ط1). الجزائر:  
منشورات الاختلاف.